

اشادوا بالمبادرة الأميرية بتوفير التمويل لدعم مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية

خبراء واقتصاديون لـ (الصندوق):

البيروقراطية تعرقل تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية

حتى أن اللجنة الوزارية التي تتابع هذه القرارات شكلت فريقاً لإنهاء هذه المعوقات. ويخشى المراقبون أن يؤثر هذا التباطؤ في تنفيذ قرارات القمة السابقة على القمة المقبلة والتي ستعقد في القاهرة في مطلع 2011. فما الذي يؤخر انطلاقها رغم أهميتها؟ سؤال طرحته «مجلة الصندوق» على عدد من الفعاليات الاقتصادية المهمة والتي أكدت على أهمية قرارات قمة الكويت الاقتصادية، في ظل التحديات والمستجدات العالمية والتي تتطلب بناء قاعدة اقتصادية قوية وراسخة لضمان مستقبل الدول العربية تساهم في تحسين اقتصادياتها وتساهم في تنمية شعوبنا العربية اقتصادياً واجتماعياً وفي المجالات الحياتية كافة. وفي تقدير هذه الفعاليات أن قمة الكويت مثلت «نواة» لعمل عربي مشترك معتبرين ان مشروع الصندوق المشترك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ملياري دولار ومشروع الربط البري العربي عبر الطرق وسكك الحديد والربط الكهربائي والامن الغذائي والفقر والحد من البطالة والتعليم والصحة وتحديات المستقبل من أهم القرارات والموضوعات التي طرحتها القمة والتي شرع في وضع بعضها مثل صندوق دعم المشروعات الصغيرة موضع التنفيذ.

والسطور التالية تكشف تفاصيل الآراء:

مر أكثر من عام على انعقاد أول قمة اقتصادية عربية استضافتها الكويت ونجحت في بلورة توجهات الدول العربية حول التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، والتي تمثلت في صدور قرارات وتوصيات، بنت التفاؤل في الشارع العربي لما تحمله من بشائر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وأكتسبت هذه القمة أهميتها من كونها اللقاء الاقتصادي الأول على مستوى الدول الأعضاء في الجامعة العربية والذي وصف بأنه يشكل منعطفاً جديداً نحو تحقيق التكامل العربي بكافة أوجهه ومجالاته وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بما تضمنته من قرارات وتوصيات تتعلق بمسيرة وتعزيز العمل العربي المشترك بالإضافة إلى طرح عدة مشاريع تكاملية.

كان أبرز هذه المقررات مبادرة سمو أمير دولة الكويت بتوفير التمويل لدعم مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية بمبلغ ملياري دولار، حيث بادرت الكويت والسعودية بدفع مليار دولار منها مناصفة بينهما، كما ساهمت جمهورية مصر العربية في دعم الصندوق بمبلغ 25 مليون دولار.

ولكن اللافت أنه رغم ذلك فإن هناك جانباً مهماً من هذه القرارات والتوصيات لم ير النور حتى الآن، كما لم تتخذ أي خطوات إيجابية حقيقية على أرض الواقع لتحقيقها





د. صادق البسام:

- ضرورة إنشاء جهاز تنفيذي يختص بمتابعة قرارات القمة
- القطاع الخاص العربي مهمش والحكومات هي المهيمن الأكبر على الاقتصاد

هذه القمة، خاصة مبادرة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتأسيس صندوق لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية برأسمال ملياري دولار، مشيراً إلى أن هذا الصندوق دخل حيز التنفيذ بدخول عدد من الدول العربية بمساهمات مالية كبيرة منها الكويت والسعودية ومصر، موضحاً أن هذا التقدم في تنفيذ القرارات سيساعد على إنجاح القمة المقبلة في مصر عام 2011.

وبين الوزان أنه حتى الآن قامت الدول المساهمة في الصندوق بسداد مليار دولار من قيمة مساهماتها، إلا أنه لم تظهر بوادر عن الآليات التي سيتم تنفيذها بشأن إدارة هذا الصندوق واستثماراته، موضحاً أن فكرته تعتمد على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتنمية الزراعية والصناعية.

وأوضح الوزان أن المؤتمر الاقتصادي القادم سيظهر مدى تفاعل الدول العربية مع قرارات المؤتمر الأولى لقياس مدى استجابتها لتطبيقها



عبدالله الوهّاب الوزان:

- جني ثمار القمة الأولى سيظهر في القاهرة وأولها صندوق «المشاريع الصغيرة»
- القمم المقبلة يجب أن تفسح المجال لدور أكبر للقطاع الخاص

القمة الأولى

ومن جانبه قال وزير التجارة الأسبق عبدالله الوهّاب الوزان أن قرارات القمم الاقتصادية عادة ما تستغرق وقت حتى يتم تحقيقها على أرض الواقع، وذلك بسبب بطء الاجراءات التي تتم من الأجهزة المعنية بتطبيق هذه القرارات في البلدان العربية، لافتاً إلى أن القمة هي الأولى من نوعها التي تهتم بالشأن الاقتصادي، فلذلك تحتاج بعض القرارات لوقت حتى يتم دراستها والوقوف على جدواها لكل دولة.

وأوضح الوزان وهو رئيس لمجلس إدارة احد البنوك الكويتية أن فكرة عقد القمة في الكويت كان من اقتراحات صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد وتعد هذه التوجهات تأكيداً على اهتمامه وحرصه بالجوانب الاقتصادية واطروحاته ورؤيته المستقبلية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري واقتصادي في المنطقة والتي أخذت طريقها للدراسة وعلى أساسها وضعت وبنيت الخطة الخمسية المقبلة. وأشاد الوزان بالانجازات التي حققتها



علي الموسى:

- قمة الكويت أسست دعائم التعاون الاقتصادي العربي
- السوق الخليجي ستكون ركيزة للسوق العربي المشترك

أساس اقتصادي

في البداية قال وزير التخطيط الأسبق علي الموسى أن القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الكويت العام الماضي تعد الأولى من نوعها التي تبحث الشأن الاقتصادي، حيث مثلت أساس وجذور للقمم الاقتصادية التي ستأتي بعدها، خاصة قمة القاهرة، فالقادة أرسوا دعائم هذه القمة، وينتظر الشارع العربي ثمارها خلال الدورات القادمة.

وحذر الموسى وهو رئيس لمجلس إدارة إحدى الشركات الاستثمارية في الكويت من البطء الإداري والبيروقراطية الذي قد يطغى على تطبيق قرارات وتوصيات هذه القمم، مشيراً إلى أن الحديث عن التكامل العربي أو سوق عربي مشترك يجري منذ عقود عدة ولكن من دون أي خطوات جدية لتطبيقه على أرض الواقع، داعياً الحكومات الخليجية لبذل مساعي دؤوية لاقامة السوق الخليجية المشتركة أولاً لفوائدها المتعددة على هذه الدول، ومن ثم يتم تعميمها على باقي الدول العربي بعد ذلك.

دبلوماسيون عرب يثمنون المبادرة السامية بتوفير التمويل لدعم مشاريع القطاع الخاص

الكويت سباقة

ومن جهته، ثمن السفير الأردني لدى الكويت جمعة العبادي الحكمة الكبيرة والنظرة الناقبة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت، التي تجسدت في مبادرته الكريمة للدعوة لعقد القمة الاقتصادية واستضافة فعاليات أولى القمم العربية الاقتصادية المتخصصة، والتي عكست حرص دولة الكويت الشقيقة على مشاركة اشقائها العرب في رسم مستقبل الاقتصاد العربي.

وأشاد بالمبادرة التنموية والاجتماعية الرامية إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برأسمال قدره بليون دولار، كانت مساهمة دولة الكويت بمفردها خمسمئة مليون دولار.

الحد من البطالة

أما السفير السوري لدى البلاد، بسام عبدالمجيد فأكد على أهمية المشروعات الاقتصادية التي طرحت خلال القمة ومن أبرزها صندوق دعم المشروعات الصغيرة الذي جاء بمبادرة من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للعمل على الحد من البطالة في عالمنا العربي وما تم انجازه في هذا المجال حتى الآن.

مشاركة واسعة

ومن جهته، أكد السفير اللبناني لدى البلاد بسام النعماني أن هذه المبادرة من صاحب السمو أمير البلاد أثبتت على حكمته العميقة ودبلوماسيته الفذة على ما تتطلع إليه شعوبنا من رفاهية وتقدم ورفعة. واصفا نتائج القمة بانها كانت باهرة.

اهدافاً نبيلة

ومن جهته، اثار السفير السوداني لدى البلاد د. إبراهيم المرغني إلى تفاعل الشعوب العربية بالمبادرة التي أعلنها سمو أمير دولة الكويت بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، والذي سارع الرئيس عمر البشير للأشادة بها وأعلن مساهمة السودان المالية في الصندوق.

في استطلاع للرأي شمل بعض رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية، لدى الكويت حول رؤيتهم عن النتائج قمة الكويت الاقتصادية العربية بعد مرور عام من انعقادها، أعربوا عن أملهم في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، مشيدين بمبادرة صاحب السمو أمير البلاد بإقامة أول قمة اقتصادية في الكويت والتي أسفرت عن إنشاء نافذة لتمويل مشروعات القطاع الخاص الذي يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب العربي من أجل القضاء على ظاهرة البطالة، والتي كانت مبادرة أيضاً من صاحب السمو شاركت فيه كل من السعودية ومصر لاعطاء دفعة العمل العربي المشترك وتوفير الرفاهية للمواطن العربي، جاءت نتائج الاستطلاع الذي أجرته النهار على النحو التالي:

في البداية قال السفير المصري لدى الكويت طاهر فرحات أن قمة الكويت الاقتصادية الأولى جاءت لتفعيل حرص القيادات العربية على تغليب الجانب العملي وتحقيق مصالح المواطن العربي على أسس موضوعية لبناء وارساء أسس وتفاهات البناء المشترك، مشيراً إلى ان القيادة المصرية ادركت شجاعة وحكمة مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على مدى قدرة هذه المبادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العربية، كما تم اقرار دعوة مصر لعقد قمة اقتصادية ثابتة في مصر في مطلع 2011 التي ستعد الحلقة الثانية للتواصل في تحقيق المزيد على البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

وحول اقرار القمة لصندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة قال: مبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد باطلاق هذا الصندوق تعتبر مثالا جديداً وتأكيداً على حكمته في مواجهة التحديات، معتبراً ان هذه المشاريع التي ستدعم من قبل هذا الصندوق تعتبر النواة الحقيقية لبناء اقتصاديات الدول، متوقفاً ان يحقق الصندوق نجاحاً بارزاً والذي سيكون العمل به في المستقبل القريب، خاصة مع توفر نسبة جيدة من تمويله، وذلك بالتعاون مع امانة الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي لبحث الإطار والقوانين الخاصة به.

هذه التوصيات، مشيراً إلى الدراسات والمشاريع التي تم تقديمها خلال المؤتمر والتي تصب كلها في مصلحة العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي كان أهمها تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، وقضية تحويل منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية إلى اتحاد جمركي خلال الفترة من عام 2015 إلى 2020م، ثم تحويله بعد ذلك إلى سوق عربية مشتركة.

وأعرب الوزان عن أمله في أن تعطي القمم القادمة اهتماماً أكبر للقضايا الرئيسية في عملية التنمية مثل توظيف الايدي العاملة والتنمية الزراعية والصناعية، والأمن الغذائي العربي، تنمية القدرات البشرية، والطاقة والنقل والأمن المائي، التجارة البينية العربية، إضافة لمشاريع الربط المشتركة بين الدول العربية والتي تعطي الزخم المطلوب نحو التكامل الاقتصادي الشامل.

وشدد الوزان على أن القمم القادمة يجب أن تعطي مساحة أكبر لدور القطاع الخاص في خطة التكامل عن طريق إشراكه في المشاريع التنموية المشتركة وترك إدارتها له، خاصة مع تميز القطاع الخاص بالمرونة والسرعة في تنفيذ المشاريع، والذي يقابله بطء وروتين وبيروقراطية في القطاع الحكومي.

تباطؤ ملموس

ومن جهته قال الرئيس السابق للجنة المالية في مجلس الأمة عبدالوهاب الهارون أن تباطؤ ملموساً من قبل الحكومات العربية في تطبيق قرارات قمة الكويت والتي تصب في النهاية في مصلحة التكامل المشترك والذي يعد الملاذ الوحيد لنا أمام التكتلات الاقتصادية في أوروبا وآسيا وأفريقيا.





الدول العربية بدأت في انشاء صناديق وطنية لدعم المشروعات الصغيرة

عمرو موسى:

وأكد موسى أن «الدول العربية بدأت تنشئ صناديق وطنية لديها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لاسترشادها بنجاح تجربة الصندوق العربي الذي أقرته القمة العربية الاقتصادية».

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن حجم مساهمات الدول العربية في الصندوق العربي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ مليارا و300 مليون دولار.

أقره اجتماع اللجنة الوزارية في القاهرة

فريق عمل لإزالة معوقات تنفيذ قرارات قمة الكويت الاقتصادية

الدول الأعضاء من بذل جهود وتحقيق بعض التقدم في تنفيذ قرارات القمة.

وقالت مصادر ان اليمن قرر المساهمة بخمسة ملايين دولار في تمويل مبادرة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في شأن تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي. وقال وزير المال الكويتي رئيس اللجنة الوزارية العربية المكلفة متابعة تنفيذ قرارات القمة مصطفى الشمالي، ان اللجنة درست التقرير.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر تشكيل فريق عمل من عدد من الدول العربية، للاتفاق على آلية العمل الخاصة بتطوير هيكل المجلس. وكشف الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية محمد بن إبراهيم التويجري عن اتفاق على ضرورة تطوير هيكل المجلس، ليقوم بدوره في تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية. ويضم الفريق مصر والأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق، على أن يكون تمثيل الفريق على مستوى وكلاء الوزراء، وإذا غاب ممثل الدولة عند هذا المستوى، لا تشارك في الاجتماع، ضمناً لجدية العمل.

أجمعت الدول العربية الأعضاء في اللجنة الوزارية المتابعة لقرارات القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، التي عقدت في الكويت في كانون الثاني (يناير) الماضي، على ان ثمة تباطؤاً في تنفيذ القرارات على المستويين الوطني والعربي نتيجة معوقات ذات صلة بالتمويل وقضايا فنية.

ويبحث اللجنة الوزارية التي ضمت أعضاء من تونس والجزائر والمغرب ومصر والسعودية والعراق وسورية والكويت، إضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى، تقريراً وتوصيات أعدها فريق العمل الذي شكّل لمراجعة الإجراءات المتخذة لمتابعة نتائج قرارات القمة. وخلصت إلى ضعف استجابة الدول الأعضاء في موافاة الجامعة العربية بتقارير دورية منتظمة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات القمة.

وأشار تقرير فريق العمل الذي بحث فيه الوزراء، إلى أن ضعف المتابعة من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ القرارات، يتطلب إيجاد آلية ومنهجية واضحة لمتابعة المجالس الوزارية ومؤسسات التمويل والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ القرارات. ولفت التقرير إلى ان هذه الصعوبات والمعوقات لم تمنع عدداً من

وأكد الهارون على الفوائد الجمّة التي ستجنيها الشعوب العربية من اقامة تكتل مشترك من عوائد اقتصادية وفرص عمل وتوفر سلع بأسعار مناسبة، علاوة على ايجاد استقرار سياسي واجتماعي وامني بتلك الدول في اعلى درجاته، خاصة وأن التكتلات الاقتصادية تعد احد أهم الأسباب في ازالة الخلافات بين عدة دول كانت فيما مضي تعاني من حروب طاحنة فيما بينها أدت إلى كوارث انسانية.

ولفت الهاون إلى المعوقات التي عرقلت إنشاء تكتل اقتصادي عربي تكون لديه القدرة على تحقيق التكامل، والتي كان أهمها عدم وجود بيئة تشريعية حقيقية للدول العربية نستطيع الاستناد إليها خاصة مع وجود بيروقراطية في الأداء، إضافة للخلافات السياسية وغياب الإرادة السياسية لدى حكومات هذه الدول في التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تعوق العمل المشترك.

وزاد الهارون إلى أن هناك معوقاً آخر يعد في مقدمة التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق التكامل ألا وهو أن العديد من الدول تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على الرسوم الجمركية لسد احتياجاتها المالية والتنمية، الأمر الذي سيمثل خسارة كبيرة لها في حال اسقاط هذه الرسوم، إضافة للتجاهل الذي يلاقيه



عبدالوهاب الهارون:

- التكامل العربي المشترك الملائم الوحيد أمام التكتلات العالمية
- غياب البيئة التشريعية العربية الصحيحة يعيق العمل العربي المشترك

القطاع الخاص من الحكومات العربية وتهميش دوره في التنمية الأمر الذي أنعكس على انخفاض مساهمته في التنمية والنتائج المحلي لهذه الدول. ودعا الهارون إلى ضرورة أن تهتم القمم

القادمة بإيجاد حلول حقيقية وواقعية لجميع التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات العربية، حيث يتم تطبيقها تدريجياً خلال مرحلة محددة، ولا تكتفي القمة بمناقشة الآمال الاقتصادية للأمة العربية دون ترجمة ذلك على أرض الواقع.

جهاز تنفيذي

ومن جانبه قال رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة الكويت الدكتور صادق البسام أنه دائماً ما تأخذ آليات تنفيذ قرارات هذه القمة وقتاً بسبب الحذر المبالغ فيه من بعض الجهات المعنية بالتنفيذ إضافة للروتين الحكومي الذي تعاني منه غالبية المؤسسات الحكومية في الدول العربية.

وأكد البسام على ضرورة إنشاء جهاز خاص معني بتنفيذ قرارات القمة يكون

مخولاً بتذليل العقبات التي تواجهها، والإشراف على المشاريع والدراسات التي تخرج من رحم هذه القمم، موضحاً أن قرارات القمم يجب أن تنفذ حتى لا تنعكس بشكل سلبي على مشروع التكامل المشترك.

ولفت البسام إلى أنه بالرغم من أن إعلان مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة في القمة تم إعلان السعودية الشهر الماضي تسليم حصتها في هذا الصندوق ثم مصر، إلا أنه حتى الآن لم يتم جمع باقي أمواله وإن كان ما تم جمعه ما يكفي لبدء انطلاقته، ولكن هذا يؤكد الروتين والبطء الذي تعاني منه القرارات رغم وجود الإرادة السياسية الراغبة في التنفيذ.

وأوضح البسام أنه لا يمكن أن يتم إجبار أي دولة على تنفيذ التزاماتها بالقرارات

التويجري: قطعنا شوطاً في تنفيذ قرارات قمة الكويت

وحول تنفيذ قرارات قمة الكويت الاقتصادية قال التويجري لقد تم اتخاذ خمسة قرارات اقتصادية الأول قرار الربط السككي وهو الآن يأخذ طريقه للتنفيذ والان مطروح على الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومركزه دولة الكويت لتمويله.

واضاف «اما بالنسبة للقرار الثاني وهو انشاء صندوق للتمويل بمبادرة من صاحب سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح فاصبح عندنا الان اكثر من 30 بالمئة من قيمة راسمال الصندوق وعندنا مليار وحوالي 70 مليون دولار وتم البدء بوضع اللوائح والقوانين التي سيتم بموجبها تسليم او اقراض المشاريع لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة». (كونا)

دولة الكويت قبل عام واصفا اجتماعات الملتقى بالهام ويعتبر منعطفا تاريخيا في مجال النقل في الوطن العربي.

واضاف ان الهدف الاساسي من عقد هذا الملتقى هو بلورة صيغ تعاون بين جميع العاملين في قطاع النقل من منظمات وهيئات واتحادات وقطاع خاص وبين الوزارات والمؤسسات الحكومية العربية المسؤولة عن هذا القطاع.

واكد التويجري اهمية تحقيق التكامل بين قطاعات النقل الذي كان غائبا في السابق.

وتابع سيتم خلال القمة القادمة التي ستعقد في القاهرة او شرم الشيخ عام 2011 طرح متابعة لقرار قمة الكويت الاقتصادية حيال الربط السككي بين الدول العربية.

أكد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد ابراهيم التويجري ان هناك خطوات فاعلة ولملموسة لتنفيذ قرارات قمة الكويت الاقتصادية في كافة القطاعات ومنها الربط السككي قبل انعقاد القمة الثانية التي ستستضيفها جمهورية مصر العربية.

وجاء تأكيد المسؤول العربي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش اجتماعات الملتقى الاول لاتحادات ومنظمات النقل العربية التابعة لجامعة الدول العربية التي عقدت مؤخراً في سوريا.

وقال التويجري ان الملتقى وهو الاول من نوعه يأتي في اطار تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية التي استضافتها





حجاج بوخضور:

- الصندوق الكويتي نموذج حي للتكامل العربي
- إنشاء لجنة تتبع لرؤساء الحكومات العربية لضمان تنفيذ قراراتها.. ضرورة

وأكد بوخضور أن هناك بعض التحديات الإقليمية التي تتشابك فيها الدول العربية وتحتاج إلى معالجة سريعة، إضافة لأختلاف الأجندات السياسية للدول والتي فرضت نفسها على فعاليات قمة الكويت.

واقترح بوخضور أن يتم معالجة هذه المعوقات عن طريق إنشاء لجنة تنفيذية لقرارات القمة تتبّع رئاسة الوزراء والبرلمانات العربية وليست على مستوى الوزراء فقط، وذلك لتشريع القوانين المطلوبة للتعاون الاقتصادي العربي المشترك، إضافة لوضع برنامج زمني لمتابعة آخر التطورات التي تمت في هذا الشأن.

وأكد بوخضور أن الدول العربية لديها كل المقومات لتحقيق التكامل الاقتصادي من مصادر طبيعية ورؤوس أموال وموقع جغرافي وتاريخ ولغة مشتركة، وأيدولوجية واحدة، وهي الأمور التي لم تتوافر في الاتحادات الأخرى التي نجحت بالفعل مثل الاتحاد الأوروبي والذي يضم أكثر من عرقيات مختلفة الثقافة والدين واللغة ورغم ذلك نجحوا في إطلاق اتحادهم والاستفادة من مميزاته في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

التي ستحقق نقلة نوعية للاقتصاد العربي مثل أرساؤها لمشروعات الربط الكهربائي والمائي والسكك الحديدية المشتركة بين البلدان العربية.

وأوضح بوخضور أن هذه القمة أكدت على أن التنمية ليست بالشعارات بحرصها على إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية كشريك للتنمية في الإدارة التنفيذية لهذه المشاريع لكي يتم إدارتها وفق عقلية رجال الأعمال بعيداً عن قيود الإدارة الحكومية.

وأضاف بوخضور أن القمة ركزت على كون الإنسان هو المرتكز الرئيسي في أي خطة تنموية يتم وضعها لذلك قامت بطرح قضايا تطوير التعليم والمعرفة.

وأشار بوخضور إلى دور الصندوق الكويتي للتنمية في أرساء مبادئ التنمية البشرية في العالم العربي بقيامه بتمويل العديد من المشاريع والبرامج التنموية والتي تهتم بالإنسان العربي، وهو ما يمثل دعماً مباشراً ومثالاً حياً على التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

وعن أهم معوقات التكامل الاقتصادي أشار بوخضور إلى أن بعض القوانين التي تطبق في الدول العربية تعيق قيام التعاون الاقتصادي المشترك بينها، مشدداً على ضرورة تعديل هذه القوانين حتى يتم تسيير عملية التكامل، لافتاً إلى انخفاض أسعار النفط وتأثيره السلبي على تراجع القدرات الاقتصادية للدول العربية النفطية.

وأضاف أن الأزمة المالية العالمية كانت لها تداعيات سلبية على الإجراءات التي تتبناها الدول العربية للتكامل، كما يختلف سلم الأولويات من دولة إلى أخرى فبعض الدول تنصدر المتطلبات الأساسية هرم أولوياتها مثل الغذاء والصحة والتعليم، في حين تختلف في دولة أخرى تهتم بأمور أكثر رفاهية.

الصادرة من القمة ولكن يجب وضع خطة زمنية محددة يتم الإشراف عليها من قبل الأجهزة المعنية بمتابعة تنفيذ القرارات.

وأكد البسام أن التكامل الاقتصادي يبدأ بالتوحد التشريعي حتى تكون هناك سهولة في إنجاز القرارات والتوصيات التي تخرج من القمم العربية، مشدداً على ضرورة تعديل الدول العربية لتشريعاتها على قاعدة واحدة من القوانين أسوة بباقي التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم.

وعن مكاسب قمة الكويت قال البسام أن هذه القمة كانت رائدة وبداية موفقة للعمل العربي المشترك وستكون نبزاً للقمة القادمة، ولكن يجب أن يتم استثمارها بتطبيق قراراتها قبل القمة القادمة في القاهرة، حيث أنه لن تكون هناك قرارات جديدة قبل أن تظهر إنجازاتها.

وبين البسام أن القطاع الخاص مهمش بشكل عام في العالم العربي لأن الحكومات هي المهيمن الأكبر على الاقتصاديات بوضعها كل خيوط الاقتصاد والخدمات في يدها، مشيراً إلى بعض القرارات التي صدرت من قبل القمة ولكنها ليست بالشكل الذي يحقق الطموح.

طريق جديد

وأشار الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور أن قمة الكويت رسمت طريقاً جديداً للتعاون العربي المشترك على خلاف ما كانت عليه الدول العربية، حيث وضعت نقطة انطلاقاً لتغيير الفكر والخطاب الاقتصادي العربي ليستوعب التحديات الحالية التي تمر باقتصادياتنا العربية، لافتاً إلى أن هذه القمة ساهمت في تحقيق مزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، والمساهمة في رفع المعاناة عن المواطن العربي عن طريق طرح العديد من المشاريع